العدد 49

euromesco
Paper

مفارقة أفرقة ليبيا بعد عام 2011.
النفوذ المتزايد للحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء، المتمردين، الجهات الدبلوماسية والإجرامية في دولة ما بعد القذافي

Jędrzej Czerep

پِنجي تشيريپ

IEMed. European Institute of the Mediterranean

Co-funded by the European Union

العدد 49

euromesco
Paper

مفارقة أفرقة ليبيا بعد عام 2011.
النفوذ المتزايد للحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء، المتمردين، الجهات الدبلوماسية والإجرامية في دولة ما بعد القذافي

يِنجي تشيريپ Jędrzej Czerep

EMed.
pean Institute of the Mediterranean
Co-funded by the European Union

أصبحت **يوروميسكو (EuroMeSCo)** معياراً للبحوث والدراسات الموجّهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأورومتوسطي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 104 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 29 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأورومتوسطية.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يوروميسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصيلة التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأورومتوسطي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأورومتوسطي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يوروميسكو.

وكجزء من هذا المشروع، تجتمع كل سنة خمس فِرق دراسية مشتركة لإجراء بحوث قائمة على الأدلة وموجّهة للسياسات. ويتم تحديد مواضيع البحوث للفِرق الدراسية الخمس من خلال عملية شاملة من المشاورات حول السياسات العامة هدفها تعيين المواضيع ذات الصلة. ويشارك في كل فريق دراسي منسقٌ وفريق من المؤلفين الباحثين الذين يعملون على إعداد بحوث حول السياسات العامة والتي تطبع وتنشر من خلال قنوات ومناسبات مختلفة، وتصاحبها مواد سمعية بصرية.

أوراق بحثية يوروميسكو EUROMESCO PAPERS
الناشر: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الاقران Peer Review
مراجعة الأقران الأكاديمية: anonymous

التحرير:
جستن بلعيد Justine Belaïd
إلينا رومانين Elena Romanin
مصمم التنسيق: Maurin.studio
التصميم:
Sintagma, Creations editorials
ردمك رقمي 2696-7626

إشراف وتدقيق Coordination
أحمد الكويفي Ahmad Alkuwaifi

تنسيق النسخة العربية:
Punt d´Intercanvi & Punt Comú
الترجمة من الإنجليزية: رجائي برهان
تنضيد الحروف العربية: محمود الأحمد

صدر هذا العدد بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياته تُعبر حصراً عن أراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام 1989، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحوثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أورومتوسطي شامل ومتعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، ولسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجاماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتلانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

مفارقة أفرقة ليبيا بعد عام 2011. النفوذ المتزايد للحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء، المتمردين، الجهات الدبلوماسية والإجرامية في دولة ما بعد القذافي

يِنجي تشيريپ
Jędrzej Czerep
محلل أول في المعهد البولندي للشؤون الدولية (PISM)

شكل سقوط العقيد معمر القذافي عام 2011 نقطة تحول لجيران ليبيا الجنوبيين في إعادة تحديد أدوارهم على المحور الإقليمي بين الشمال والجنوب. لقد توقف عصر السياسة الخارجية الليبية الحازمة تجاه أفريقيا. في الوقت نفسه، نتيجة للحرب الأهلية، اضطلعت العديد من الجهات الفاعلة الأفريقية، الحكومية وغير الحكومية، بنفوذ أكبر داخل ليبيا. انتقلت البلاد من كونها مُصدِّرة للأمن أو القلاقل إلى أفريقيا جنوب الصحراء، كما كانت في عهد القذافي، لتصبح مستورداً. من المحتمل أن تتجذر بعض جوانب هذا "الأفرقة"[1] المتعددة الأبعاد، والتي لم يلاحظها أحد إلى حد كبير.

تمثل التغييرات في مواقف الجهات الفاعلة في ليبيا وأفريقيا جنوب الصحراء، داخل الإطار الإقليمي، حقيقة جديدة على الأرض، لم يتم وضعها في سياقها وتحليلها بشكل كافٍ. فقط عندما يقوم الفاعلون الدوليون بذلك، سيكونون قادرين على التعامل بشكل ملائم، والمشاركة البناءة في الهياكل الاجتماعية والسياسية والأمنية ضمن إطار ليبيا - أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالتالي، تهدف هذه الورقة إلى الإجابة على الأسئلة البحثية التالية: في أي الظواهر المحددة المتعلقة بالأمن بين الشمال والجنوب تولى الفاعلون في أفريقيا جنوب الصحراء دورهم؟ هل دوافع الفاعلين انتهازية أم أنها تتضمن أهدافاً سياسية طويلة المدى؟ ما هي جوانب "الأفرقة" التي تترسخ جذورها ويمكن أن تستمر إلى ما بعد فترة عدم الاستقرار في ليبيا؟ هل سيكون هذا التغيير في النظام الإقليمي مؤقتاً وقابل للعكس؟ ما هي الآثار المترتبة على سياسات الاتحاد الأوروبي (EU) المتعلقة بالسلام والأمن والحكم في ليبيا؟ بالنسبة للبحث، تم إجراء العديد من المقابلات مع ممثلي الجماعات المسلحة الإقليمية ومستشاري السياسات وصانعي السياسات والباحثين مع فهم ثاقب للديناميات المحلية والإقليمية منذ عام 2018، بما في ذلك أثناء البحث الميداني في السودان في عام 2019. وقد تم استكمال هذه المقابلات من خلال مراجعة شاملة للأدبيات الموجودة حول ديناميات الصراع عبر الحدود في الأراضي الحدودية بين ليبيا، والسودان، وتشاد، والنيجر، والعلاقات بين ليبيا وأفريقيا جنوب الصحراء والوثائق ذات الصلة للمنظمات الدولية. تُستكمل النُهج التاريخية التي تركز على العمليات طويلة المدى والشاملة، والتي تُرى من منظور أكبر، بنهج تحليلي يسعى إلى نتائج منطقية، وصياغة تنبؤات اعتماداً على بيانات صلبة، ونهج مقارن، حيث يتم تجميع النماذج، والمؤسسات، والخبرات، مع أساليب ملائمة، إلى حد ما، توجد في أماكن أخرى.

مقدمة

تاريخياً، في حقبة ما بعد الاستعمار، كانت علاقة ليبيا مع جوارها الجنوبي جنوب الصحراء مصدراً للأمن أو القلائل والرعاية والتدخل السياسي.

شكلت تشاد والنيجر وإلى حد ما السودان مناطق نفوذ لا ينازع ليبيا عليها أحد. بحلول أواخر السبعينيات، نفذت ليبيا اغتيالات مستهدفة لشخصيات سياسية معارضة لتدخلاتها في تشاد والنيجر، والسودان، والسنغال، وغامبيا. ظل تدخلها العسكري - غير الناجح في نهاية المطاف - في تشاد في الثمانينيات من القرن الماضي أهم مشاركة دولية

1. لأغراض هذا النص، فإن "أفرقة" ليبيا ستتصل بالمجالات التي كانت / ما زالت تقوم فيها الجهات الفاعلة في جنوب الصحراء الكبرى بتشكيل الواقع حسب مصالحها، حيث كانت / ما زالت هي الجانب النشط الذي يحدد جدول الأعمال بالنسبة للعلاقة.

لها. وقد اشتملت على تمركز قوات في دارفور بالسودان لتأمين تطويق تشاد، وكان الانطباع بوجود توجه ليبي نحو الجنوب يتردد صداه بشكل كبير في القارة لدرجة أن زائير دعمت تشاد لمعارضة التوسع الملحوظ قبل أن تصل ليبيا إلى حدودها[2].

ظلت اليد الليبية عنصراً حاضراً باستمرار في أي تطورات سياسية وأمنية كبرى جنوبي حدودها، رغم أن أهدافها ظلت تتغير. في السودان، ساعد القذافي الرئيس جعفر نميري أولاً على النجاة من انقلاب (1971) قبل أن يطلق انقلاباً للإطاحة به (1976). تم تطبيق تغييرات مماثلة لصالح سياد بري في الصومال والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا. تم دعم حملة التدخل من خلال إنشاء بعض المؤسسات ذات التوجه نحو أفريقيا جنوب الصحراء. ضم خريجو المركز الثوري العالمي (WRC) ومقره ليبيا، وهو أكاديمية مزعومة للكوادر الثورية، الرؤساء المستقبليين من منفذي الانقلابات مثل بليز كامباوري (بوركينا فاسو، 1986) وإدريس ديبي (تشاد، 1990). أمراء الحرب الليبيريون والسيراليون الذين تحولوا إلى سياسيين، مثل تشارلز تيلور وفوداي سنكوح، تدربوا وتسلحوا في ليبيا قبل أن يشنوا صراعات أهلية مدمرة في هذين البلدين. بين عامي 1979 و1987، تم تجنيد مهاجري الساحل، غالباً من الطوارق، فيما يسمى بالفيلق الإسلامي كعملاء لإمبراطورية إسلامية مستقبلية موعودة بليبيا، في الواقع، انتهى بهم الأمر كجنود مشاة بأجر منخفض في الحرب مع تشاد. أثار قدامى المحاربين في الفيلق الصراعات في دارفور بالسودان، وساهموا في تمرد الطوارق في مالي والنيجر في التسعينيات.

بحلول أواخر الثمانينيات، كان من الواضح أن دعم التمرد في أفريقيا جنوب الصحراء لم يجلب سوى القليل من الفوائد الدائمة، وأصبحت إطالة أمد الصراع في تشاد مكلفةً للغاية بالنسبة لليبيا. تطلبت سياسات البلاد العامة اتجاه أفريقية إعادة التفكير. ومع ذلك، بدلاً من تقليصها، كما كان متوقعاً بعد الانسحاب من تشاد في عام 1994، فإنها اكتسبت زخماً جديداً. هذه المرة كان من المفترض أن يكون النهج سلمياً وتنموياً. أصبح القذافي روحاً تتحرك من أجل إنشاء الاتحاد الأفريقي، ليس فقط بهدف تشجيع المزيد من التكامل الإقليمي، ولكن أيضاً للترويج لنفسه كقائد للمنظمة بصفات مختلفة، بما في ذلك "ملك الملوك" اللقب الغريب إلى حد ما، حيث "تم ترشيحه" لذلك اللقب من قبل 200 من الحكام التقليديين من جميع أنحاء القارة[3]. كان كل هذا يرمز إلى شراء الأصدقاء، كوسيلة تم اختبارها جيداً، للحفاظ على الدعم القاري للعملية التي يقودها القذافي لبناء "السيادة" الأفريقية.

2. (Huliaras, 2001).
3. (BBC, 2008).

وضعت الحرب الأهلية وسقوط القذافي في عام 2011[4] هذا الجانب من النظام الإقليمي موضع تساؤل. تلاشى البعد الإفريقي - جنوب الصحراء للسياسة الخارجية الليبية، مدفوعاً بالمشاعر المعادية للسود بين عموم السكان (المستمدة من العنصرية والتصور بأن الأفارقة جنوب الصحراء وقفوا إلى جانب القذافي). جاءت آخر الاندفاعات الكبيرة نحو الجنوب مع نزوح مقاتلي الطوارق المتمركزين في ليبيا (وكثير منهم خدموا في الجيش الليبي) إلى مالي في أوائل عام 2012، مما أشعل فتيل الصراع في شمال ذلك البلد، ومع التسرب غير المنضبط للأسلحة المسروقة من مستودعات القذافي إلى السوق السوداء جنوب الصحراء.

الفترة غير المسبوقة، حيث توقفت أفريقيا جنوب الصحراء عن المعاناة - أو الاستمتاع - بالتدخل الليبي، سمحت لها بتطوير قدراتها وأدواتها المتنامية لتوسيع نفوذها شمالاً. وحيث أصبح المسرح مناسباً لعكس الدور[5]، تطورت بعد فترة وجيزة مجموعة واسعة من أشكال التدخلات في ليبيا من قبل الجهات الفاعلة في جنوب الصحراء الكبرى. وكانت دوافعها متعددة: صراعات على السلطة المحلية في البلدان الأصلية، الحاجة إلى الرد على المعضلات الأمنية فيما بين الدول، والجشع الجريء، والانتهازية، والهوية والروابط العرقية، والسعي للحصول على الاعتراف، وكذلك بعض الحسابات الاستراتيجية.

جنوب ليبيا: بوابة لتدخل أفريقيا جنوب الصحراء

في حين أن الحرب الأهلية الليبية تتركز في الغالب على المحور الأفقي بين طرابلس وبرقة، حيث يقيم 90% من الشعب الليبي، فقد ساهم انتشارها في تعميق الفراغ الأمني، ورفع أهمية جنوب البلاد، ذات الكثافة السكانية المنخفضة، ومعظمها مناطق "أفريقية": أجزاء من فزان والكفرة المتاخمة لتشاد والسودان. عانت مجموعة التبو العرقية من ذوي البشرة الداكنة وغير العربية في هذه المناطق، والتي تتقاسم أراضيها ليبيا وتشاد

4. بعد الانتفاضة المستوحاة من الربيع العربي والتي تحدت القذافي، وتدخل منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) اللاحق، والحرب الأهلية، تفككت إدارة القذافي وقتل الزعيم بعد فترة طويلة من الحكم في 12 أكتوبر 2011 على يد مليشيات من مصراته، والتي هي تحت مسمى المعارضة، أي مظلة حكومة المجلس الوطني الانتقالي. بحلول عام 2012، تم انتخاب أول برلمان بعد القذافي، المجلس الوطني العام، لكن المؤسسات الجديدة التي كافحت لتحقيق الاعتراف على الصعيد الوطني، فشلت في السيطرة على الميليشيات التي تتكاثر بسرعة. نمت الانقسامات بين الشرق والغرب والإسلاميين غير الإسلاميين. مع انتقال مجلس النواب غير الإسلامي المنتخب حديثاً (في يونيو 2014) إلى مدينة طبرق الشرقية واستمرار المؤتمر الوطني العام السابق - بحضور إسلامي كثيف - في طرابلس، انقسمت البلاد فعلياً بين إدارات متنافسة، الامر الذي أدى إلى مرحلة أخرى من الحرب الأهلية (2014-2015). تم السعي للتوصل إلى حل وسط مع الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات في ديسمبر 2015، والذي أدى إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً برئاسة فايز السراج. لم يعترف بها الرجل القوي المتمركز في الشرق، الجنرال خليفة حفتر، وتعمق الانقسام بين الشرق والغرب. ازداد تعقيد الصورة مع ظهور هياكل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) (IS) في ليبيا، المتمركزة في معقل القذافي السابق في سرت قبل اقتلاعها منه في عام 2016. وحشد حفتر، الذي يقاتل القوى الإسلامية المعتدلة والمتطرفة، الدعم من مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (UAE)، وكذلك فرنسا وروسيا، في حين تم دعم حكومة طرابلس من قبل قطر وتركيا. أشعل هجوم حفتر المحتمل على طرابلس، والذي بدأ في عام 2019، مرحلة أخرى من الصراع، تميزت بزيادة انتشار القوات التي ترعاها روسيا وتركيا لحفتر وحكومة الوفاق الوطني على التوالي. أثبتت الأخيرة أنها أساسية في الدفاع عن المدينة ودفعت القوات المهاجمة بعيداً، في حين أن النفوذ المالي المتزايد للإمارات العربية المتحدة على حفتر جعله أكثر اعتماداً على دعمها. تبع وقف إطلاق النار في أغسطس 2020 حوار سياسي أدى إلى تعيين عبد الحميد دبيبه رئيساً للوزراء في مارس 2021 وتوقع إجراء انتخابات بحلول نهاية ذلك العام.

5. (Campasso et al., 2019).

(مع بعض الوجود أيضاً في النيجر والسودان) والتي يحمل أعضاؤها جنسيات متعددة، التهميش طوال التاريخ الليبي الحديث[6].

كان لانتفاضة 2011 ضد القذافي صدى قوي في صفوف التبو، الذين سيطروا على جزء كبير من الجنوب، بما في ذلك البلدات في المنطقة (الكفرة) واحتياطيات النفط والمياه. حول الكفرة، تم وضع العداوة مع قبيلة الزوية العربية - التي كانت مدعومة تقليدياً من قبل طرابلس - جانباً بشكل مؤقت. ساعد التحالف مع رجال قبائل أولاد سليمان على ترسيخ مواقع التبو من الحدود النيجيرية إلى مرزوق، وترجم الدعم من الفصائل الثورية في بنغازي إلى مكاسب في سبها[7]. وأصبحوا يسيطرون على المعابر الحدودية ومهابط الطائرات ومستودعات النفط في تلك المناطق. شرعوا في مسار للحصول على مكانة مادية وسياسية وثقافية أعلى، وسعوا للحفاظ على المكاسب التي تم تحقيقها حديثاً. بينما في الخطاب الليبي، كان يُنظر إلى التبو غالباً على أنهم امتداد لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وعلى أنهم أجانب أكثر منهم ليبيين[8]، فإن زيادة "قوة التبو" - سواء العسكرية أو في استبدال سلطة الدولة بهياكلهم المحلية[9] - أصبحت حينها حديث الساعة في جميع أنحاء ليبيا، وذاك حوالي عام 2012.[10]

أصبح تأمين هذه المكاسب أمراً صعباً بالنسبة إلى التبو بعد أن بدأت التحالفات المحلية قصيرة العمر (مع الزوية وأولاد سليمان والطوارق) تتفكك، ويزداد التنافس بين الأعراق، من خلال التنافس على الموارد والمواقع الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، بدأ التبو ينظرون إلى أنفسهم على أنهم تعرضوا للخيانة من قبل الفاعلين من شمال البلاد، حيث عادوا، على ما يبدو، إلى حالة عدم الاعتراف بهم. فشل المجلس الوطني الانتقالي في تسجيلهم بشكل جماعي لانتخابات عام 2012. كما أن درع ليبيا (بنغازي)، في تدخلاته اللاحقة في أعقاب اشتباكات التبو والزوية في الكفرة في عام 2012، انحاز علناً إلى الزوية. علاوة على ذلك، كانت جداول الأعمال الجنوبية للجنرال خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي، مؤيدة بشكل متزايد لأولاد سليمان.

بينما كان التبو الليبيون حذرين من الانخراط في جداول أعمال خارجية، إلا أنهم رأوا في سيطرتهم على المعابر الحدودية وسيلة عابرة للحدود للتأثير على الديناميات الليبية. ظلت العديد من بؤر التوتر، مثل الكفرة (بالقرب من الحدود السودانية) وسبها (عاصمة ولاية فزان) وأوباري (حيث يلتقي نفوذ التبو والطوارق)،[11] معرضة بشكل خاص للتدخلات الأجنبية.

6. باستثناء الثمانينيات، عندما عرض القذافي الجنسية على العديد من زملائهم التشاديين (وكذلك التشاديين والنيجيريين الطوارق ورجال القبائل العربية أولاد سليمان) كمكافأة لهم للحفاظ على السيطرة على قطاع أوزو المتنازع عليه.

7. (Tubiana & Gramizzi, 2018).

8. (Eaton et al., 2020).

9. (Badi, 2020).

10. (Murray, 2012).

11. هناك، بحلول عام 2012، انهار الاعتراف المتبادل بالحدود غير الرسمية بين أوطانهم على طول الحدود الجنوبية الليبية. وقد استند هذا الاعتراف إلى معاهدة "ميدي ميدي" لعام 1894 التي ترسم حدود الطوارق حتى غرب ممر السلفادور (الحدود الجزائرية الحالية) وتوبو شرقها (اليوم: الحدود مع النيجر وتشاد والسودان).

المتمردون السودانيون والتشاديون والنيجريون والميليشيات. جميعهم ينتهزون الفرص في ليبيا

جاء توسع المتمردين الدارفوريين في ليبيا نتيجة مزيج من الفرص وتقلص البدائل في منطقتهم، بعد التقارب بين السودان وتشاد في عام 2010، والتقدم الحكومي في دارفور، واندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان، حيث احتفظوا بتواجد فيها حتى عام 2013.[12] حوالي عام 2015، لم يكن أحد يريد أن يفوّت مكانه في السباق نحو ليبيا. نشأت حركة مماثلة بين جماعات المعارضة المسلحة التشادية. أصبح الاتجاه واضحاً لدرجة أن رائداً في سبها، في خطاب تلفزيوني عام 2018، شجب "الاحتلال" المزعوم لجنوب ليبيا من قبل القوات الأجنبية. توقع جميع المتمردين في المقام الأول الحصول على معدات عسكرية جديدة، وخاصة المركبات، وإصلاح ميزانياتهم، وإنشاء قواعد. لتحقيق هذه الأهداف، كانوا يميلون بطبيعة الحال إلى الانخراط في أعمال المرتزقة أو اللصوصية أو التهريب، قبل التفكير في الخروج.

من يعتمد على من؟

اعتمدت فصائل النزاع الليبي (المؤيدة والمناهضة لحفتر)، حيث نما تورط المرتزقة بشكل مطرد، على القوى البشرية السودانية والتشادية، التي عملت على "أفرقة" الخطوط الأمامية للصراع الليبي. على عكس عام 2011، عندما اعتمد المرتزقة من أفريقيا جنوب الصحراء اعتماداً كاملاً على بقاء القذافي، كان أولئك الذين يقاتلون من أجل حفتر أو الجماعات الليبية الغربية يملكون أوراقاً متعددة. يمكنهم توفير أو سحب كتلة حرجة من المقاتلين، أو التهديد، أو القيام بعمليات انسحاب، أو تغيير الجهة، أو اللجوء إلى الولاءات العرقية لصالح إخوانهم الذين تم جلبهم من السودان أو تشاد على حساب أهداف الفصائل الليبية. في بعض الحالات، كان من الصعب تحديد ما إذا كان الكلب (الراعي، العراب السياسي الاسمي) هو الذي يهز ذيل المرتزقة أم العكس.

على ما يبدو، سمحت ميليشيات جيش تحرير السودان الدارفوري - مناوي (SLA-MM) التي تؤمن المنشآت النفطية في رأس لانوف وسدرة نيابة عن الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، بالاستيلاء على هذه المنشآت من قبل لواء دفاع بنغازي والمرتزقة التشاديين في عام 2017 لأنهم لم يرغبوا في محاربة رجال قبائلهم الذين يقاتلون لصالح الفصائل المهاجمة[13]. بينما كان دور المرتزقة السودانيين والتشاديين في معظم الحالات تكميلياً، فقد أصبح لا يقدر بثمن في المناطق النائية بسبب تنقلهم وخبرتهم في الصحراء. في هجوم حفتر 2016-2017 على حقول النفط، فاق المتمردون الدارفوريون عدد قوات حفتر الأصلية مزودين بمعدات لتأمين المنشآت النفطية. لعب فصيل جيش تحرير السودان - مناوي، وهو أكثر الحركات الدارفورية عدداً في ليبيا حوالي عام 2017، دوراً حاسماً في تقدم حفتر نحو الجفرة في ذلك العام[14].

12. مقابلة مع جيروم توبيانا، 2018.
13. (Tubiana & Gramizzi, 2018).
14. (UNSC, 2017).

كانتا القوة العددية والخبرة ذات قيمة وأهمية لقوات الدعم السريع (RSF)، وهي الميليشيا السودانية الموالية للحكومة التي برزت في عهد عمر البشير. حيث بعد فترة وجيزة من قيام قوات الدعم السريع بتسهيل الإطاحة بهذا الرئيس في أبريل 2019 وإنشاء المجلس العسكري الانتقالي (TMC)، الذي اعتبره المتظاهرون عقبة أمام تحقيق الحكم المدني، سعت هذه القوات إلى تحسين صورتها عبر شركة العلاقات العامة الكندية ديكنز آند مادسون (Dickens & Madson).[15] وقع زعيم قوات الدعم السريع محمد دقلو "حميدتي" عقداً بقيمة 6 ملايين دولار مع هذه الشركة في 7 مايو 2019، حيث اقترح الكنديون أن تذهب قوات الدعم السريع إلى ليبيا للقتال لصالح حفتر - عميلها السابق - كجزء من إطار أوسع يسهّل الاعتراف الدولي بمركز المجلس العسكري الانتقالي[16]. كانت قوات الدعم السريع في ذلك الوقت مساوية لقوة الجيش الوطني الليبي التابع لحفتر، إن لم تكن أكبر منها، وكان من الممكن أن تكون مشاركتها الواسعة، كما حصل في نشر ما يصل إلى 40 ألف جندي في حرب اليمن في 2016-2017، عامل تغيير في اللعبة. بالنسبة للميليشيا السودانية الموالية للحكومة، لم تكن الصفقة بالغة الأهمية، حتى الآن، ولم تمنعها سمعتها السيئة من أن تصبح وسيطاً إقليمياً بارزاً. في نهاية المطاف، مع الكشف عن العقد من قبل وسائل الإعلام، ومع تدمير آفاق القبول على نطاق واسع في أعقاب ارتكاب قوات الدعم السريع مذبحة 3 يونيو في الخرطوم، لم يكن من الممكن أن يتحقق سوى انتشار محدود.

المتمردون والميليشيات يضعون جداول أعمال؟

سعت الجماعات المتمردة في السودان وتشاد والنيجر إلى تحالفات جديدة، ووجدت أحياناً مساحة لتحقيق أهدافها السياسية. على الرغم من أن المواجهات بين الزغاوة والتبو، طوال الصراع الليبي، كانت تبدو انتهازية في الغالب، إلا أنه كان من الممكن العثور على بصمة سياسية في قتال المتمردين الدارفوريين على طول توبوس في أوباري في عام 2014 والكفرة في عام 2015. وعلى وجه الخصوص، نجحت حركة العدل والمساواة (JEM) في دارفور في كسب قلوب وعقول التبو في الكفرة، حيث صورت دعم الحكومة السودانية للزوية الليبية ضمن إطار حملة تعريب جديدة محتملة، والتي بدت وكأنها تكرار لسيناريو حرب دارفور من أوائل الألفية الثانية. وهكذا، تمكن فصيل مهم تاريخياً من المتمردين الدارفوريين من تشكيل تحالف خاص بين قوات الشعب الأفريقي السوداني - الليبي، على أساس الخبرة المشتركة والروابط العرقية (الزغاوة والتبو لديهما صلة قرابة)، من أجل حماية أنفسهم من جداول أعمال التعريب العابرة للحدود. يوجد أفراد من مجتمع التبو في قيادة حركة العدل والمساواة، وهم أعضاء في هذه المجموعة، ولا يستبعدون ظهور مشروع سياسي أوسع في المستقبل بحال تجلت تطلعات التبو.

وخاضت حركة العدل والمساواة واتحاد قوى المقاومة التشادي (UFR)، اللذان لديهما تاريخ من العلاقات الوثيقة، قتالاً مشتركاً ضد مقاتلي تنظيم الدولة "داعش" الليبيين في عام 2016.[17] علاوة على ذلك، اتجهت الفصائل التشادية والسودانية المكونة من قبيلة الزغاوة، والتي وجدت نفسها على طرفي نقيض من الحرب الليبية، إلى تجنب المواجهات.

15. (Africa Intelligence, 2018).
16. (Ahmed, 2019).
17. (Tubiana & Gramizzi, 2018).

لميليشيات التبو التشادية، التي نشأت في الأصل في حوض تيبستي، تاريخ طويل من الاشتباكات مع ليبيا، يعود تاريخه إلى مشروع القذافي التوسعي في أواخر السبعينيات والثمانينيات، مما أدى إلى تعقيد مفهومي الهويتين التشادية والليبية المميزتين. مع انتفاضة 2011 وما تلاها من حرب أهلية في ليبيا، ساعد قادة التبو من تشاد، بمن فيهم عمر توغومي، زعيم حركة الديمقراطية والعدالة في تشاد (MDJT)، التبو الليبيين في تأمين تقدمهم في سبها وأماكن أخرى في جنوب البلاد[18]. وبالمثل، شق قادة المتمردين النيجيريين الأقوياء طريقهم إلى ليبيا لتولي أدوار في حركة التبو الناشئة وزودوا أقرانهم الليبيين بالقوى البشرية لدعمهم في النزاعات القبلية المحلية في جميع أنحاء الجنوب.

خذ المال واذهب!

رأت الجماعات السودانية والتشادية والنيجيرية "المرسلة إلى ليبيا" وجودها إلى جانب المقاتلين الليبيين وسيلة لدعم ميزانيات منظماتهم الأصلية، والفوز في النهاية بميزة على منافسيهم في أوطانهم. سيكون هذا هو حال "الجنجويد" (الموالين لموسى هلال)، الذين طغت عليهم قوات الدعم السريع في السودان، وسعوا عبر ليبيا إلى إيجاد وسائل للعودة السياسية. وبالمثل، حاول جيش تحرير السودان - مناوي الدخول مرة أخرى إلى دارفور من ليبيا في مايو 2017 بمركبات مصرية تم الحصول عليها حديثاً[19].

أدت الانقسامات والعزلة المتزايدة للقادة السياسيين المنفيين للقوات المتمردة / المرتزقة السودانية والتشادية إلى تفككهم، يمكن العثور عليهم على طرفي نقيض في مواجهات محددة. أدى هذا إلى محاولات لتوحيدهم. مع مرور الوقت، وجد معظم المتمردين السودانيين أنفسهم إلى جانب حفتر. من ناحية أخرى، أظهرت القوة الثالثة، التي يمكن القول بأنها القوة الأكثر تماسكاً في البلاد، والتي نشأت من الحصن الثوري في مصراته[20]، تفضيلاً للمقاتلين التشاديين المناهضين للحكومة، مما أدى في عامي 2016 و2017 إلى جذب العديد من التشاديين الذين خدموا في صفوف القوات المنافسة. على الرغم من أن القوة الثالثة هي أداة بطبيعتها، إلا أنها بدت وكأنها تقدم منصة تتوافق مع الأهداف الإقليمية الأوسع للمتمردين التشاديين وتعرض عليهم الالتفاف حول القوات المناهضة لحفتر، وبالتالي القوة المناهضة لديبي. وبالمثل، حاول محمد مهدي - بنجاح جزئياً - جمع المتمردين السابقين المنتشرين من قبيلة قرعان معاً. أدى التغيُّر في الأولويات إلى ابتعاد قواته عن فصائل الحرب الليبية وتركيزها على المشاركة مجدداً في تشاد. أدى هذا المنظور إلى قيام فصيل جبهة المهدي للتغيير والوفاق في تشاد (FACT) "بفتح الطريق" لقوات حفتر للدخول إلى منطقة فزان في عام 2017، والتعهد بالولاء له، وأخذ أكبر قدر ممكن من المعدات والمغادرة إلى تشاد في أوائل عام 2021، وشن هجوم على حكومة إدريس ديبي، حيث مات الرئيس في هذا الهجوم. استغل فصيل جبهة المهدي للتغيير والوفاق اعتماد كل من القوة الثالثة ومن ثم حفتر على قوته البشرية فقط، للتخلي عن كليهما دون إشعار مسبق، بمجرد أن شعر أنه مستعد لتنفيذ أجندته التشادية.

18. (Tubiana & Gramizzi, 2018).
19. (Sudan Tribune, 2017).
20. (Lacher, 2020).

تدخلات حكومات جنوب الصحراء داخل ليبيا

في حين استخدمت حكومة القذافي على نطاق واسع إمكاناتها العسكرية والسياسية والمالية للتوسط داخل أراضي الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، كانت التدخلات بالاتجاه المعاكس لا يمكن تصورها. ربما يكون تنازل ليبيا عن هذا الدور وتوغّل جيرانها الجنوبيين فيها من أبرز الأمثلة على التحول في الطريقة التي تمارس بها السلطة على طول المحور بين الشمال والجنوب.

لمن يُضبط المحيط المضطرب؟

في أواخر التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عملت ليبيا بمثابة "شرطي" نصب نفسه في منطقتي الصحراء والساحل. سمحت اتصالاتها العميقة مع أجهزة الدولة، والمتمردين الحاليين، والسابقين، والوسطاء القبليين، والشبكات الإجرامية بالمساعدة في قمع التهديدات عبر الحدود. في عام 2003، ساعدت مشاركة مؤسسة القذافي الخيرية في تأمين الإفراج عن 32 أوروبياً يُزعم أن الإسلاميين اختطفوهم على الحدود الجزائرية النيجرية. تفاوضت نفس المؤسسة في عام 2006 على إطلاق سراح السياح الإيطاليين المختطفين في شرق النيجر، حيث احتجزتهم القوات المسلحة الثورية في الصحراء الكبرى (FARS) التي يهيمن عليها التبو، والتي أرادت استخدامهم للضغط على الحكومة النيجيرية. وبالمثل، دعت الحكومة النمساوية في عام 2008 القذافي إلى المساعدة في إطلاق سراح مواطنيها الذين أسرهم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM) في مالي. أصبح نجل القذافي سيف الإسلام، جنباً إلى جنب مع مساعدي رئيس بوركينا فاسو بليز كامباوري، وسيطاً رئيسياً في حوادث مماثلة تطلبت مفاوضات مع نشطاء في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الأرض.

بعد سقوط القذافي، لم يتوقف هذا النشاط عن الوجود فحسب، بل وجد أفراد عائلته أنفسهم معتمدين على الحماية التي توفرها حكومة النيجر. بعد استضافة السعدي القذافي في البداية، الذي طلب الأمان في نيامي، اعتقلته النيجر في نهاية المطاف، ورحلته إلى ليبيا في عام 2014 في محاولة لإبعاد التهديدات المحتملة والناشئة من جنوب ليبيا على حدودها.

الفراغ الذي خلفه انسحاب ليبيا من مراقبة الصحراء والساحل تم ملؤه في نهاية المطاف من قبل الجيش التشادي، الأكثر قدرة في المنطقة، والذي أصبح حليفاً غربياً رئيسياً في محاربة الجماعات الجهادية. كانت تشاد، مثل ليبيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حريصة على الذهاب إلى حيث كانت هناك مخاطرة كبيرة بالنسبة للآخرين، ولكن هذه المرة عسكرياً. وشمل ذلك شمال مالي كفاتحي طريق أمام القوات الفرنسية في عام 2013، ودخول نيجيريا في مطاردة مقاتلي بوكو حرام في عام 2015، ودوريات في أقصى شمال مالي تحت راية مينوسما، ودخول المثلث الحدودي بين بوركينا والنيجر ومالي في أوائل عام 2021 كطرف في مجموعة الخمسة في الساحل.
كخطوة رمزية لانعكاس الأدوار، أرسلت الحكومة السودانية في منتصف عام 2018 فريقها من جهاز المخابرات والأمن الوطني (NISS) إلى جنوب ليبيا في عملية لإطلاق سراح خمسة جنود مصريين احتجزتهم جماعة مسلحة كرهائن. أثبت مثل هذا الإجراء أنه يتجاوز قدرة الإدارات الليبية المتنافسة في ذلك الوقت، بينما كان السودانيون قادرين على العمل داخل البيئة الأمنية الليبية المتقلبة.

المناطق العازلة التي سعى جيران ليبيا لإنشائها داخلها والوكلاء داخل ليبيا

تعتبر تشاد والسودان نفسيهما الآن مؤهلتين لعبور الحدود الليبية لمعارضة أنشطة المتمردين الخاصة بهم وتشكيل البيئة الأمنية المحلية. على عكس السائد سابقاً، بدأت السودان وتشاد والنيجر في رؤية أراضيهم الحدودية في الشمال بشكل متزايد كمنطقة ذات اهتمام ومسؤولية مشتركة. سعت سلسلة من المؤتمرات التي عُقدت في نيامي ونجامينا والخرطوم في عامي 2018 و2019 إلى إنشاء آليات مشتركة لأمن الحدود. في 31 مايو 2018 في النيجر، وافقت الدول الثلاث وحكومة الوفاق الليبية على السماح بغارات عبر الحدود لملاحقة المتمردين. تم تصميم هذا البند إلى حد كبير لإضفاء الطابع الرسمي على الممارسة القائمة بالفعل في توغلات حكومات جنوب الصحراء الكبرى داخل ليبيا، وإبراز عمقها الاستراتيجي. لقد رأوا ليبيا كمثير للمشاكل في المنطقة واعتبروا أنفسهم مسؤولين وقادرين على الحد من تداعيات سوء سلوكها.
استثمرت حكومة البشير في السودان في تمديد رعاية مجتمع الزوية العربي في الكفرة الليبية في الفترة ما بين 2014 و2016. وبحسب رغبة الخرطوم، تم اختيار الزوية كعنصر ليبي في الدوريات الحدودية المشتركة مع ميليشيا قوات الدعم السريع السودانية. كان الهدف من ذلك الحد من العلاقات التجارية، العابرة للحدود، للمتمردين الدارفوريين وتقوية الروابط التجارية بين الزوية وعرب دارفور، خاصة في تجارة الإبل. في سبتمبر 2014، اتهمت السلطات الليبية، برئاسة رئيس الوزراء في شرق البلاد عبد الله الثاني، السودان بالتدخل في شؤونها الداخلية بإرسال طائرة مزودة بالإمدادات إلى الزوية. ولكن منذ أكتوبر، توصل السودان وليبيا إلى تفاهم مشترك على أن التعزيزات كان مخصصة للعنصر الليبي في الدوريات الحدودية المشتركة. اعترفت ليبيا فعلياً بالتدخل السوداني، لكنها قبلت الرواية السودانية حوله.

يعكس منطق دعم الزوية المنطق الذي تطبقه السلطات السودانية محلياً في نزاع دارفور: فقد سمحت بتأسيس وكيل لها قائم على القبلية، وعلى الهوية العربية المهتزة في بيئة معقدة عرقياً واجتماعياً. في هذا الصدد، اشتد الصراع المحلي الجنوبي الليبي بين الزوية والتبو لأنه أصبح صدى لدارفور.

في عام 2015، ساعدت الأسلحة، التي قدمتها الحكومة السودانية، ميليشيات الزوية العربية على استعادة طريق الكفرة - السودان، وفي عام 2016، حاربت قوات الدعم السريع السودانية التبو داخل منطقة الكفرة الليبية، للحد من وصولهم إلى المتمردين الدارفوريين، وإعادة بسط سيطرة الزوية على الحدود الليبية السودانية. تمكنت الحكومة السودانية، وميليشياتها، بشكل فعال من إلحاق نظرائها الليبيين بصفتهم صغاراً لها ولعبت لعبة "الوكالة" داخل ليبيا لتأمين باب خلفي لتابعيها المضطربين.

بالنسبة للحكومة التشادية، على غرار السودان، كان الشغل الشاغل هو الحد من وصول المتمردين إلى ليبيا. استمرت عمليات التوغل التي يشنها الجيش عبر الحدود في الازدياد منذ أن بدأت تظهر في منطقة الكفرة في عام 2013. ووقعت أعنف عمليات التوغل في سبتمبر 2018 عندما تم تنفيذ مداهمات شمال كوري بوغودي، بعد فترة وجيزة من اتفاقية الدول الثلاث واتفاقية حركة المرور الحرة مع حكومة الوفاق الوطني.

سعت السلطات التشادية إلى إقامة تحالفات مع بعض فصائل التبو في ليبيا، وحتى في مرحلة ما، حاولت تأمين نفوذها على حركة التبو بأكملها في هذا البلد. بينما فشل هذا المشروع، ظلت تشاد حتى 2017-2018 تحد بنجاح من وصول التبو إلى الجماعات التشادية المختلفة المتمركزة في ليبيا[21]. في محاولة أخرى، حاولت نجامينا دعم زعيم التبو النيجيري باركا سيديمي. وقد ثبت أن تلك التدابير غير منتجة على المدى الطويل. تقليدياً، لم يكن التبو يثقون بالقادة المفروضين من الخارج.

كما في حالة الحكومة السودانية، طورت السلطات التشادية نمطاً لتأمين مساحة خاصة بها داخل ليبيا. كان من الممكن تحقيق هذا الهدف من خلال حشد الجيش التشادي في منطقة كوري بوغودي، على أعتاب ليبيا. إلا أن الجيش التشادي انسحب من الحدود منتصف عام 2018 بعد أن تعرض لهجوم عبر الحدود من قبل مجموعة أخرى من المتمردين، مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية (CCMSR)، وبعد ذلك انخفض نفوذه في التبو، بعيد العمليات العسكرية في جبال تيبستي (ميسيكي ومناطق أخرى)، حيث عانى مدنيو التبو جراء تلك العمليات.

كانت القوات الحكومية النيجيرية أقل ميلاً للتدخل إلى حد كبير بسبب "إضفاء الطابع الخارجي" على قضايا الحدود الشمالية للبلاد، التي ينظر إليها الاتحاد الأوروبي على أنها طريق عبور رئيسي للهجرة غير المنضبطة إلى أوروبا. ربما كانت المحاولات الواضحة التي قام بها وزير الداخلية النيجيري آنذاك محمد بازوم لدعم قوات أولاد سليمان (العربية) حول سبها، وجهود صنع السلام النيجيرية اللاحقة هناك، في عام 2013 ثم في عام 2018، استثنائية. ومع ذلك، فإن نجاح الحكومة في منع الاضطراب الليبي من الامتداد إلى النيجر - والذي تضمن استخداماً دقيقاً للجهات الفاعلة المحلية، ذات السلطة العابرة للحدود، للتوسط في تخفيف التوترات الناشئة في شمال شرق البلاد - أثبت أنه حدث جديد في تاريخ العلاقات بين ليبيا والنيجر. وتغيُّر جذري في ذلك الاتجاه.

الشبكات الإجرامية التي تقوم باستكشاف وتوسيع ومراقبة التجارة غير المشروعة

نظراً لأن جنوب ليبيا ظل غير خاضع للحكم، طور الفاعلون الإجراميون التشاديون والسودانيون والنيجريون تجارتهم، وأعادوا إلى حد كبير تشكيل المخططات غير المشروعة المحلية والإقليمية. المتمردون والمرتزقة والمُتّجِرون والمبتزون، كلهم يتطلعون للسيطرة على طرق التهريب عبر الحدود الجنوبية. منذ التسعينيات، كان رجال قبيلة القذاذفة - قبيلة القذافي - هم الذين يديرون التجارة غير المشروعة على الحدود مع النيجر باتجاه أغاديز. وهذا يعني أنهم، إلى جانب أولاد سليمان، كانوا من بين المستفيدين الرئيسيين من حركة السجائر وعملوا كدولة غير رسمية "عيون وآذان" على المعابر. بعد عام 2011، استبدلهم التبو فعلياً بهذا الدور، وحتى منعوا القذاذفة وأولاد سليمان من الاقتراب من الحدود. ازداد دور التبو على الحدود مع النيجر بشكل أكبر مع إغلاق الحدود الجزائرية الليبية، حيث واجه تجار الطوارق حملة قمع قاسية من قبل السلطات الجزائرية. أما بالنسبة للحشيش المتجه شمالاً، فقد ورد أن قوات الدعم السريع السودانية قد سيطرت

21. في الفترة ما بين عامي 2017 و2018، تغير السياق عندما تشكلت حركة الأمة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد (FNDJT)، التي جمعت مقاتلين من عرقيات عديدة، في مرزوق. وأقامت صلات مع متمردي التّبْو التشاديين في تيبستي.

على طريق إمداد من جيب كفيا قنجي على الحدود الثلاثية بين السودان وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR)، وعلى ما يبدو دون موافقة من الحكومة في الخرطوم. من جانبهم، أصبح الزغاوة التشاديون والسودانيون حاضرين بشكل متزايد كقطاع طرق ومشغلين لنقاط التفتيش غير القانونية في أقسام مختلفة من الحدود الجنوبية الليبية، بما في ذلك الحدود الليبية النيجرية، فضلاً عن مرافقة مهربي المخدرات.

منذ عام 2017، زادت قوات الدعم السريع انتشارها على الحدود الشمالية للسودان، مما أظهر إحساساً "بالمسؤولية" لعرقلة الهجرة غير الشرعية التي قد يقدرها الاتحاد الأوروبي. أصبحت الميليشيا السودانية، التي جندت أيضاً مواطنين تشاديين وغيرهم من مواطني الساحل، لاعباً في هذا السياق حيث منعت الطبيعة التي لا يمكن السيطرة عليها للمحافظات الجنوبية في ليبيا تنفيذ أي سياسات متماسكة تتعلق بالهجرة. ومن هنا جاءت الاتفاقية الإيطالية الليبية لعام 2009، والتي تضمنت إنشاء موقع للترحيل في الكفرة، أو الموقع الذي تمت مناقشته بين الاتحاد الأوروبي والقذافي في عام 2010. بينما سعت قوات الدعم السريع إلى وضع نفسها كوكيل للاتحاد الأوروبي قادر على "إدارة" التدفقات المتجهة شمالاً من المهاجرين، كانت في نفس الوقت قادرة على احتكار مجال الانتقال عبر الحدود، وتسهيله باستخدام المركبات والطرق التي تتحكم بها.

يمكن تتبع مسار وظيفي مماثل في عودة ظهور زعيم المتمردين النيجيري السابق باركا سيديمي، الذي نصب نفسه منذ عام 2017 كقائد لجهود حماية الحدود ضد المهاجرين على الحدود بين النيجر وليبيا. ووصلت المحادثات التي جرت بين "صحارى فالكونز" التابعة لسيديمي وممثلي الاتحاد الأوروبي إلى الاستعداد الواضح للشركاء الأوروبيين لإبرام وتمويل مثل هذا التعاون. دفع هذا الميليشيات المحلية الأخرى إلى السعي للقيام بأدوار مماثلة. كان سيديمي نفسه، مثل منافسيه، متورطاً منذ فترة طويلة في الاتجار بالبشر، لذلك، مرة أخرى، كان من المرجح أن تتطور لعبة مزدوجة تتمثل في منع حركات المهاجرين وتمكينها.

لم يكن تورط جهات فاعلة متعددة من جنوب الصحراء الكبرى في الاتجار بالبشر على جانبي الحدود الليبية أمراً جديداً، لا سيما سائقي سيارات التبو الذين منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، على الأقل، لعبوا وما زالوا يلعبون دوراً في تهريب البشر. ما هو مؤكد هو أن مكافحة الاتجار بالبشر خلال فترة "الاندفاع نحو الشمال" في عام 2017 كانت مدفوعة بواقع عدم وجود مركز ليبي قوي قادر على التعامل - بشكل مباشر أو غير مباشر - مع حدوده، وبالمطلب الأوروبي لملء فراغ[22]. إن تأثير قوات الدعم السريع، وسيديمي، وآخرين على جانبي الحدود جعلهم يشعرون بالراحة في السعي لاستبدال الدولة الليبية كمحاورين رئيسيين في مراقبة الهجرة الدولية.
من ناحية أخرى، أصبحت الأراضي الحدودية الجنوبية لليبيا مع تشاد والنيجر خاضعة للاندفاعة الجديدة نحو الذهب، حيث أعقب الاكتشافات الإقليمية الأولى في شمال دارفور (2012) اكتشافات مماثلة عبر السودان، وتشاد، والنيجر، وليبيا، والجزائر. اجتذب تعدين الذهب الشبكات الإجرامية، المكونة من متمردين سابقين أو قطاع طرق أو مهربي مهاجرين، غالباً من الزغاوة التشاديين والسودانيين. جعلتهم روابطهم العابرة للحدود، وليس الدولة الليبية، يستفيدون من أعمال التعدين، ولا سيما بين منطقة كوري بوغودي الحدودية (تشاد - ليبيا) وأم الأرانب.

22. يشير هذا أيضاً إلى فترة 2012-2015 حيث تم تحويل أموال الاتحاد الأوروبي إلى القوات المحلية من خلال حكومة طرابلس. في فترة لاحقة، بدا أن فصائل التَبْو تفضل البحث عن أدوار مستقلة.

من القوة الدبلوماسية الليبية في أفريقيا إلى الحلول الأفريقية للوضع الليبي

سعى الاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى جيران ليبيا المباشرين، الذين استخدمهم القذافي في السابق، بشكل متزايد، إلى تحقيق دور أكبر في تشكيل مستقبل ليبيا بعد الصراع. لطالما كانت علاقات ليبيا مع المؤسسات الأفريقية غير متكافئة. استغل القذافي المنظمات الدولية القائمة أو التي رعاها لتحقيق أهداف سياسته الخارجية. كان من المقرر تحقيق ذلك باستخدام جيوب ليبيا العميقة. في عام 1973، في أعقاب حرب يوم الغفران، ساعدت الضغوط المالية على منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) (سلف الاتحاد الأفريقي)، والدول الأعضاء في الفترة التي سبقت قمة أديس أبابا، في دفع الأغلبية آنذاك (20 دولة تقريباً) في أفريقيا جنوب الصحراء لقطع العلاقات مع إسرائيل. في عام 1998، تمكنت ليبيا - التي سدت فجوة المساعدة بقوة في القارة بعد أن قلل المنافسون في الحرب الباردة من مساعداتهم - من إقناع قمة منظمة الوحدة الأفريقية في واغادوغو بدعوة الأمم المتحدة إلى تعليق العقوبات المفروضة على ليبيا.

في عام 1998 بدأت ليبيا في إنشاء منظمة إقليمية جديدة، تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)، مع بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر والسودان كأعضاء مؤسسين لها (توسعت لاحقاً إلى 29 عضواً مع استثناء ملحوظ الجزائر وإثيوبيا) والأمانة في طرابلس. وأنشأت صندوق التضامن الخاص في عام 2001 للاحتياجات الإنسانية، وفي عام 2009 بدأت بعض التسهيلات لحرية الحركة. ومع ذلك، ظلت المنظمة في الأساس حزام نقل للمبادرات الليبية. لقد شكلت واجهةً للتدخل الليبي إلى حد كبير في عام 2001 في جمهورية أفريقيا الوسطى، دفاعاً عن ربيب ليبيا، الرئيس أنجي فيليكس باتاسي، الذي حصلت منه على عقد إيجار لمدة 99 عاماً لاستغلال مواردها الطبيعية. بعد عام 2011، تعطلت المنظمة إلى حد كبير قبل أن تسعى للحصول على وضع أكثر استقلالية مع التركيز على مكافحة الإرهاب.

لعبت ليبيا القذافي دوراً حيوياً في تسهيل عمليات السلام خلال انتفاضتي الطوارق في مالي والنيجر 2007-2009. وتواصلت مع الفصائل على الأرض، وأحضرت النيجري أغالي أج الامبو للقاء القذافي في أغسطس 2008، وبعد ذلك أعلن وقف الأنشطة المسلحة، كما فعل المالي إبراهيم أغ باهانجا. في مارس 2009، ذهب القذافي إلى نيامي لتسهيل تبادل الأسرى.

بعد خلاف كبير مع جامعة الدول العربية حول عقوبات الأمم المتحدة في عام 1998، وإنشاء الاتحاد الأفريقي في عام 1999، حيث لعب القذافي دوراً أساسياً، أصبح منظور "النظر إلى الجنوب" حجر الزاوية في السياسة الخارجية الليبية. أصبحت ليبيا المساهم الأكثر أهمية في ميزانية الاتحاد الأفريقي، حيث وصلت مساهمتها إلى ما يقرب من 15%، بالإضافة إلى قيامها بدفع رسوم العضوية لكثير من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. من خلال القيام بذلك، عززت العلاقات الزبائنية مع دول مثل ملاوي أو ليبيريا، وبالنسبة لدول أخرى - النيجر وزيمبابوي - كانت ليبيا مزوداً رئيسياً للمساعدات الإنمائية. شكلت التحويلات المالية من العمال الأفارقة جنوب الصحراء في ليبيا جزءاً كبيراً من اقتصادات بلدانهم الأصلية. في عام 2010، حاول القذافي، الواثق من منصبه، البقاء في رئاسة الاتحاد الأفريقي بعد انتهاء فترة التناوب الروتينية التي تمتد لعام واحد، لكن هياكل الاتحاد الأفريقي، في خطوة نادرة من الاستقلالية، رفضت الخطة.

كان موقف الاتحاد الأفريقي الموالي للقذافي واضحاً خلال انتفاضة 2011 والحرب الأهلية، عندما كان لا يزال يُنظر للاتحاد على أنه وكيل من وكلاء العقيد. استندت عروض الوساطة التي قدمها الاتحاد الأفريقي إلى مبدأ بقاء القذافي في السلطة، رفض المتمردون "خارطة الطريق للسلام" التي وضعها جاكوب زوما في أبريل (والتي دعمها القذافي)، والتي تضمنت دعوة إلى وقف قصف الناتو والحوار السياسي. كانت المنظمة أيضاً من بين آخر من اعترف بسقوطه، واعترف بالمجلس الوطني الانتقالي باعتباره حكومة الأمر الواقع، لقد حدث ذلك فقط في 20 سبتمبر 2011، بعد أسابيع من قيام الولايات المتحدة (USA) أو الدول الأوروبية أو الصين بذلك الاعتراف.

بسبب موقفه المتحيز تاريخياً، لم تؤخذ الإشارات المبكرة، لاستعداد الاتحاد الأفريقي للعب دور بناء في ليبيا، على محمل الجد. ومع ذلك، ببطء، بدأت اللجنة رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا - وهي مجموعة من رؤساء الدول، تولى فيها رئيس جمهورية الكونغو دينيس ساسو نغيسو الرئاسة - تتأقلم مع الواقع الجديد. بحلول نهاية العقد الماضي، سيعبر الاتحاد الأفريقي عن طموحات لتولي مسؤولية إيجاد حل للأزمة الليبية، أي إيجاد حل أفريقي.

قبل أن تصل جهود السلام الجادة إلى المستوى القاري، بذلت جهات فاعلة، في أفريقية جنوب الصحراء، محاولاتٍ فردية. في أكتوبر 2014، أعلن الرئيس السوداني آنذاك عمر البشير لأول مرة إطلاق خطته الخاصة للسلام في ليبيا. وأوضح أن التفاصيل ستحددها اجتماعات الجيران في الخرطوم، وأنه على اتصال بجميع الفصائل الليبية. وافقت جميع دول الجوار ورئيس الوزراء الليبي من حيث المبدأ على الخطة المطروحة. بالنسبة للبشير، كانت مثل هذه المبادرات تهدف إلى تقديمه على أنه رجل سلام، وهو ما يمكن أن يصلح صورته التي شابتها تهم الإبادة الجماعية في المحكمة الجنائية الدولية[23]. ومع ذلك، كان إعلان جار جنوبي نيته إصلاح الأمر في ليبيا أمراً جديداً. تطورت المبادرة السودانية إلى صيغة دول الجوار، حيث لعبت دول الجنوب دوراً مهماً. توقفت هذه الصيغة بعد بدء الاحتجاجات الجماهيرية في السودان، بعد شهر واحد من اجتماع الخرطوم الوزاري في نوفمبر 2018، مما أدى إلى تغيُّر في السلطة.

في أوائل ديسمبر 2014، أطلق مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مجموعة الاتصال بشأن ليبيا، وضمّت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ودول شمال أفريقيا من أجل التنسيق الدبلوماسي للصيغ المختلفة، والتي تطورت إلى الرباعية الليبية (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والدول العربية). نظراً لأن الاتحاد الأفريقي نفسه لم يكن قادراً على تحمل المسؤولية الحقيقية، وأن يكون له تأثير على ليبيا، فقد ركز على ألا يتم إغفاله كجزء من الجهود الدولية. عند افتتاح مجموعة الاتصال، أعلن الممثل الخاص للأمم المتحدة في ليبيا برناردينو ليون أن حواراً وطنياً شاملاً لليبيا سيبدأ في وقت لاحق من ذلك الشهر. بدا هذا الاقتراح على أنه صيغة "نسخ لصق" مأخوذة من الحوار الوطني السوداني، وهو ممارسة احتفالية إلى حد كبير تديرها الحكومة، يتم الترويج له كعملية مصالحة محلية، تمت مناقشتها طوال عام 2014 وتم إطلاقها في 10 أكتوبر من ذلك العام.

23. تم تمديد مبادرات السلام التالية (والناجحة في النهاية) نحو جنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى.

بالتزامن مع جهود السلام التي يبذلها السودان ودول أخرى، مارست بعض دول الساحل نوعاً مختلفاً من الضغط على ليبيا من خلال السعي إلى تدخل جديد. اعترف منتدى دكار الدولي للسلام والأمن الذي عقد في 15-16 ديسمبر 2014 بحضور رؤساء دول من مالي وموريتانيا والسنغال وتشاد بأن تداعيات الأزمة الليبية تمثل تهديداً أمنياً إقليمياً كبيراً، مع دعوة البعض لفرنسا للتدخل.

اكتسبت أنشطة الاتحاد الأفريقي مكانة دولية في عام 2019. في وقت مبكر من ذلك العام، اقترح الاتحاد الأفريقي استضافة مؤتمر المصالحة بشأن ليبيا قبل الانتخابات المتوقعة في أكتوبر 2019. بما أن الانتخابات لم يتم تنظيمها، فإنه لم يتم تنظيم المؤتمر كذلك. بعد ذلك، في 7 يوليو 2019، دعت اللجنة الرفيعة المستوى خلال اجتماعها في نيامي إلى تعيين مبعوث خاص مشترك من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وهذا من شأنه أن يدمج عملية الأمم المتحدة - العملية الوحيدة ذات الصلة في الواقع - مع عملية الاتحاد الأفريقي ويضع ممثل الهيئة الأفريقية في مركز القرارات. مثل هذه الصيغة يمكن أن تكون مقبولة للفصائل الليبية. تكثفت الجهود بعد استقالة مبعوث الأمم المتحدة اللبناني غسان سلامة، في مارس 2020. وكان دبلوماسي الاتحاد الأفريقي المخضرم، الجزائري رمتان لعمامرة، مرشحاً قوياً ليحل محله، وفي النهاية تم إسقاط ترشيحه بعد اعتراضات أمريكية. بعده، اختار الأمين العام للأمم المتحدة وزيراً أفريقيا آخر هو حنا سيروا تيتيه، لكن هذا الترشيح فشل أيضاً. في نهاية المطاف، تم العثور على حل توافقي في أواخر عام 2020، وعُين رايزيدون زيننجا، من زيمبابوي، مساعد الأمين العام (ASG) ومنسق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) مع الدبلوماسي السلوفاكي يان كوبيش كمبعوث خاص جديد ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

إن افتراض المبدأ القائل بأن أفريقيا بمكوناتها من جنوب الصحراء ستقدم حلاً للأزمة الليبية - على الرغم من أنها أمر طبيعي إذا ما تم النظر في إجراءات الاتحاد الأفريقي - كانت بالفعل ثورية وعكست العلاقة الزبائنية العميقة الجذور بين الجانبين. من خلال السعي للحصول على الاعتراف بمبادرات السلام الخاصة بها، ثم - بنجاح جزئي - الضغط من أجل الحصول على مناصب قيادية في العملية التي تقودها الأمم المتحدة، زادت أفريقيا بثبات من وجودها في عملية السلام في ليبيا.

الاستدامة

منذ عام 2019، بدأت الظروف الهيكلية التي فضلت زيادة مصالح أفريقيا جنوب الصحراء في ليبيا في التغيُّر. جلب توسع سيطرة حفتر على الأراضي شيئاً من حكمٍ موحد، وخيارات محدودة للمناورة بين الفصائل. بعد ذلك، أثارت مسيرة يناير 2019 في الجنوب وهجوم أبريل 2019 على طرابلس، الذي شهد وصول قوات روسية وتركية جديدة (الأخيرة توظف بشكل مكثف مرتزقة سوريين)، قضية القوات الأجنبية في ليبيا كعقبة أمام سلام دائم. سيصبح مطلب انسحابهم محورياً في نهج الأمم المتحدة لدعم حكومة الوفاق الوطني المركزية الجديدة التي تم تعيينها في مارس 2021 بقيادة عبد الحميد دبيبه كأول سلطة موحدة لجميع أنحاء ليبيا منذ عام 2014. علاوة على ذلك، أتاحت اتفاقية جوبا للسلام (JPA) في أكتوبر 2020 لمعظم الفصائل الدارفورية مكاناً شرعياً داخل النظام السياسي السوداني ودفعتهم إلى العودة من ليبيا. وبالتالي، فإن أنشطة الجهات الفاعلة في جنوب الصحراء - سواء كانت حكومات أو متمردين أو عصابات - والتي استفادت من الفوضى في ليبيا، كان من المحتم أن تنخفض.

ومع ذلك، فإن الجهات الفاعلة نفسها ستحاول الاحتفاظ ببعض القوى والتأثيرات التي تطورت مؤخراً. في حالة السودان، على الرغم من أحكام بروتوكول الترتيبات الأمنية لاتفاقية جوبا للسلام، التي فرضت العودة على جيش تحرير السودان - مناوي، وحركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان / المجلس الانتقالي (SLA/TC)، وتجمع قوات تحرير السودان (GSLF) ومجموعات التحالف السوداني، كانت هناك مؤشرات على أن العديد منهم كانوا يحاولون إبقاء بعض القوات داخل ليبيا، ربما في مكان بعيد عن الأنظار. بالنسبة للجماعات غير الموقعة، لم تتغير الظروف السياسية، لذلك ظل البقاء في ليبيا أمراً طبيعياً. بحلول أبريل 2021، قدرت الأمم المتحدة أن ما يقرب من 100 ألف من المرتزقة السودانيين و (ربما) التشاديين، الذين عززوا مكانتهم طوال العام السابق، كانوا لا يزالون موجودين في ليبيا. علاوة على ذلك، أثار انقلاب 25 أكتوبر 2021 في الخرطوم، بدعم من جيش تحرير السودان - مناوي وحركة العدل والمساواة - مما جعلهم لا يحظون بشعبية كبيرة - أسئلة حول استدامة صيغة اتفاقية جوبا للسلام بأكملها على المدى المتوسط.

في عام 2020، أقام المقاتلون الدارفوريون في ليبيا - من جانب حفتر أساساً - اتصالاً مباشراً مع داعمه المالي الأجنبي الرئيسي، الإمارات العربية المتحدة. تترك هذه العلاقات الجديدة فرصة مفتوحة لهم لتعديل أدوارهم ومواصلة العمل كوكلاء لأبو ظبي. يجد الجنود والقادة الظروف في ليبيا أفضل من السودان، وبالتالي وجودهم عرضة للاستمرار طالما ظل حفتر، بأي صفة كانت، أو الإمارات العربية المتحدة، لاعبين مؤثرين على الأرض. توفر الثروة المتراكمة من خلال الشبكات الإجرامية والتجارية للمتمردين (بما في ذلك تهريب المخدرات عبر الحدود النيجيرية والمصرية) لقواعدهم السياسية في السودان نفوذاً في السعي وراء السلطة ضمن الإطار الانتقالي. سيكون الأمر غامضاً بالنسبة للمتمردين التشاديين بالمثل عندما يتعلق الأمر بمغادرة ليبيا بالكامل، بعد غارة فاشلة من قبل جبهة التغيير والوفاق، والشكوك حول ما إذا كان الزعيم الجديد للبلاد محمد ديبي "كاكا" سيحافظ على نهجه التصالحي (بما في ذلك الوعد بإجراء محادثات مع الجماعات المسلحة والعفو الصادر في نوفمبر 2021). في هذا الصدد، لا يحتاج الفاعلون الجنوبيون إلى تطوير أهداف استراتيجية وسياسية طويلة الأمد ومستدامة في ليبيا للاستمرار في التواجد هناك، على الرغم من أن بلورة حركة التبو في نهاية المطاف يمكن أن توفر مثل هذه الأرضية الأيديولوجية للبعض منهم. لا توجد مؤشرات على أن الحدود الجنوبية لليبيا ستخضع في أي وقت قريب، حتى بعد الانتخابات الوطنية التي طال انتظارها، لسلطة مركزية مباشرة. وبدلاً من ذلك، ستستمر القوات القبلية المحلية في السيطرة عليها، وستستمر في تقديم أجزاء من الكعكة للجهات الفاعلة غير الرسمية في أفريقيا جنوب الصحراء حتى تصل حملة بناء المؤسسات المدعومة دولياً إلى أقصى الجنوب.

من ناحية أخرى، تضاءلت مساحة تدخل الحكومات داخل ليبيا أولاً مع التوسع الإقليمي لحفتر، ثم مع ترسيخ السلطات المركزية. بالعودة إلى يوليو 2017، طرد حفتر موظفي القنصلية السودانية من الكفرة بحجة "الضرر الذي يلحق بالأمن القومي الليبي"، الأمر الذي أدى بشكل رمزي إلى إنهاء مشروع المنطقة العازلة في السودان.

يبدو أن أقوى مكسب للدول الأفريقية هو المكسب الدبلوماسي. مع التأسيس الوشيك لعمليات الأمم المتحدة داخل ليبيا، كان من الممكن توقع مشاركة خبراء الاتحاد الأفريقي، وربما قوات من الاتحاد أيضاً. في هذا المجال، يمكن القول إن المصالح الأفريقية - على الرغم من محدوديتها - لديها القدرة على أن تصبح ذات سمة دائمة.

توصيات حول السياسة العامة الخاصة بالاتحاد الأوروبي

عند تخطيط الأدوار في إعادة بناء ليبيا، يجب على الاتحاد الأوروبي العمل في إطار يرى الجوار الليبي في جنوب الصحراء كجزء من المشكلة وكجزءٍ من الحل. في حين أن خروج المرتزقة السودانيين والتشاديين أمر لا بد منه، فإن بصمتهم المتزايدة على مختلف القطاعات - المشروعة والإجرامية - تعد أيضاً عاملاً يحسب له حساب. سيتطلب الدعم المؤسسي لليبيا في السنوات المقبلة الاستثمار في إدارة الحدود، ومكافحة تهريب المخدرات، وإضفاء الطابع المهني على قطاع الأمن، فضلاً عن إنشاء أطر لاستخراج الذهب بشكل شفاف. حالما تتم تغطية هذه المناطق وتنظيمها بحزم من قبل الدولة الليبية، سيتراجع النقاش حول وجود جهات أجنبية. خلافاً لذلك، فإن ردة الفعل المحتملة - مثل موجة الأحداث المناهضة لأفريقيا بعد سقوط القذافي - يمكن أن تكون انفجارية بسبب طبيعتها المتشددة والعابرة للحدود.

يجب على الاتحاد الأوروبي التنسيق مع الجهات الفاعلة في أفريقيا جنوب الصحراء وإشراكها في البحث عن حلول دبلوماسية، لا سيما للقضاء على التهديدات المحلية والعابرة للحدود والتي تستهدف استقرار ليبيا والمنطقة. صيغة جيران ليبيا هي منصة جيدة بشكل خاص للتعامل مع هذه الجهات في هذا الصدد.

تسهل العملية الانتقالية الجارية في السودان مهمة إشراك جميع الفاعلين السودانيين: في وقت كتابة هذا التقرير، كانت الحكومة الموسعة في البلاد قائمة بالفعل، وكان من المقرر أن يشمل مجلس النواب المنتظر الفصائل ذات الوجود المسلح في ليبيا. يمكن لوفد الاتحاد الأوروبي إلى السودان والمبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى القرن الأفريقي أن يساعدا في التنسيق مع هذه المجموعات للتأكد من أن طبيعة وجودهم الإضافي في ليبيا لا يتعارض مع سلامها واستقرارها. أما بالنسبة لتشاد، فيجب الضغط على محمد ديبي للوفاء بإعلانات المصالحة الأولية، والتي من المحتمل أن تعيد مجموعات المعارضة المسلحة التي تتخذ من ليبيا مقراً لها إلى نظام الحكم. في النيجر، يجب على الاتحاد الأوروبي تجنب المساهمة في الآثار الجانبية لسياساته المناهضة للهجرة. فطالما أنها تعزز الجماعات المسلحة العابرة للحدود، فلن يكون تحقيق الاستقرار الدائم في ليبيا ممكناً.

بصفته الشريك التجاري الأكبر للإمارات العربية المتحدة، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يعلن بوضوح أن على أبو ظبي أن تلتزم بمبدأ انسحاب جميع القوات الأجنبية من ليبيا ويجب ألا تحاول إعادة إنتاج وجود المرتزقة في أفريقيا جنوب الصحراء في هذا البلد.

الاستنتاجات والتوصيات

أنتج عقد من غياب الدولة المركزية القوية، وفصل جنوب ليبيا عن المسرح الرئيسي للصراع الأهلي الليبي، وتطوير ديناميات جنوبية محلية، ولكنها مرتبطة إقليمياً، سياقاً جديداً للفاعلين في أفريقيا جنوب الصحراء. ساهمت أشكال متعددة من ارتباطاتهم في التغيير الأكبر في اتجاهات تدفق الأمن والقلاقل على المحور الليبي - جنوب الصحراء الكبرى: في كثير من الجوانب، أصبحت ليبيا خاضعة لهم وليست لاعباً. في الوقت نفسه، حققت الجهات الفاعلة في جنوب الصحراء الكبرى مصالح مهمة: تمكنت الدول والمؤسسات الدولية من إعادة تصميم التصورات والتوقعات بشأن استقرار ليبيا بشكل عام ومناطق النفوذ المحلية، لا سيما في المناطق الحدودية. حاولت الحكومات بناء

مناطق عازلة وإدارة سياسات بالوكالة داخل ليبيا. استغلت الجماعات المسلحة انعدام القانون في الأطراف الليبية، والصلات مع الأطراف الرئيسية للصراعات في ليبيا. تحركت الجماعات الإجرامية للسيطرة على التجارة المحلية غير المشروعة. حتى لو كانت العديد من هذه الارتباطات الجديدة عرضية، أو انتهازية، أو تفتقر إلى الاستدامة أو الرؤية طويلة المدى، فإنها لا تزال تمثل ولادة الاتجاه الجديد: لأول مرة في التاريخ، حقق الفاعلون في جنوب الصحراء الكبرى السلطة ومارسوها بشكل فعال داخل ليبيا على نطاق واسع، بينما توقفت ليبيا عن لعب دور مماثل بالاتجاه المعاكس. في حين اختلفت دوافعهم، رأى المتمردون، والميليشيات، وقطاع الطرق، والحكومات، والهيئات الدولية المتمركزة جنوب الصحراء جميعاً بشكل متزايد في جارهم الشمالي، الذي كان سابقاً قوة مؤثرة، منطقة فراغ مضطربة يجب ملؤها. من خلال القيام بذلك، قاموا بأفرقة أجزاء من المسرح السياسي والأمني الليبي.

ومن المفارقات أن هذا التغيير الرئيسي قد مر، إلى حد كبير، دون أن يلاحظه أحد من قبل المجتمع الدولي، من حيث القراءة الكافية للديناميات المحلية والإقليمية، وفي سياق البحث عن ردود ذات صلة. سواء اعترفنا بها أم لا، لا تزال المصالح الأفريقية جنوب الصحراء عبر وكلائها تعمل على الأرض، وبالتالي لا تشكل جزءاً كبيراً من المشكلة فحسب، بل تقدم أيضاً جزءاً ضرورياً من الحل في ليبيا. إن معالجة مشاركة الشرق الأوسط أو تركيا أو روسيا، الأمر الذي تم تناوله على نطاق واسع فيما يخص محور شرق غرب ليبيا، لن تكون كافيةً للحد من مشكلة التدخل الأجنبي في ليبيا، والتركيز على محاولات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لإيجاد طريق سياسي للمضي قدماً من شأنه أن يجرد البلاد من فوائد المبادرات القيّمة التي قد تكون ولدت جنوب حدودها. لن يساعد الفهم الأفضل لمصالح دول جنوب الصحراء الكبرى ودمجها في عمليات صنع القرار في طي صفحة عقد كامل من الأزمة فحسب، بل سيساعد أيضاً على استيعاب ليبيا، ليس فقط داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط أو المغرب الكبير، ولكن أيضاً داخل أفريقيا عموماً.

المصادر والمراجع

African Union (AU). (2019). Conclusions of the meeting of the African Union (AU) High Level Committee on Libya. Retrieved from www.peaceau.org/uploads/conclusions-auhlc-libya-eng-10072019.pdf

African Union inaugurates international contact group for Libya. (2014, December 13). Anadolu Agency. Retrieved from www.aa.com.tr/en/politics/african-unioninaugurates-international-contact-group-for-libya/95910

AHMED, K. (2019, June 28). Sudan's military sidesteps protesters with lobbying and rallies. Middle East Eye. Retrieved from www.middleeasteye.net/news/sudansmilitary-council-tries-solidify-power-lobbying-and-rallies

BADI, E. (2020). Exploring armed groups in Libya: perspectives on SecuritySector Reform in a hybrid environment. DCAF – Geneva Centre for Security Sector Governance.

BUTTY, J. (2014, October 30). Sudan claims to have brokered plan for Libyan peace talks. Voice of America. Retrieved from www.voanews.com/africa/sudanclaims-have-brokered-plan-libyan-peace-talks

CAPASSO, M., CZEREP, J., DESSI, A., & SANCHEZ, G. (2019). Libya Country Report. EU-LISTCO, 27. Retrieved from www.eu-listco.net/publications/libyacountry-report

CROPLEY, E. (2020, September 20). African Union finally recognizes Libya's NTC. Reuters. Retrieved from www.reuters.com/article/us-libya-africaidUSTRE78J4JE20110920

CZEREP, J. (2011). Libia i Afryka, co po Kaddafim? Policy Papers Nr 9/2011. Fundacja Amicus Europae. Retrieved from www.fae.pl/faepolicypaperlibiacopokaddafim.pdf

CZEREP, J. (2017). Understanding Sudanese and South Sudanese National Dialogues. The Market For Ideas. Retrieved from http://www.themarketforideas. com/understanding-sudanese-and-south-sudanese-national-dialogues-a275/

Darfur rebels sought to regroup in Jebel Marra: RSF says. (2017, May 29). Sudan Tribune. Retrieved from www.sudantribune.com/spip.php?article62585

Dickens & Madson, Hemeti's controversial lobbyist. (2019, July19). Africa Intelligence. Retrieved from www.africaintelligence.com/eastern-and-southernafrica_ business/2019/07/05/dickens--madson-hemeti-s-controversiallobbyist, 108364350-art

EATON, T., ALAGELI, A. R., BADI, E., ELJARH, M., & STOCKER, V. (2020). The development of Libyan armed groups since 2014. Chatham House.

Retrieved from www.chathamhouse.org/sites/default/files CHHJ8001-Libya-RPWEB-200316.pdf

FARAH, D. (2011). Harvard for tyrants. How Muammar al-Qaddafi taught ageneration of bad guys. Foreign Policy. Retrieved from www.foreignpolicy.com/2011/03/05/harvard-for-tyrants/

Five Egyptian soldiers held hostage in Libya freed. (2018, July 31). Africa News. Retrieved from www.africanews.com/2018/07/31five-egyptian-soldiers-heldhostage-in-libya-freed/

Gaddafi: Africa's 'king of kings'. (2008, August 29). BBC. Retrieved from www.news.bbc.co.uk/2/hi/africa/7588033.stm

Gaddafi fails in bid to remain African Union chair. (2010, January 31). Reuters. Retrieved from www.reuters.com/article/ozatp-africa-summit-gaddafi-20100131-idAFJOE60U05O20100131

HOWES-WARD, T. (2018). Libya's foreign militias. Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved from www.carnegieendowment.org/sada/76034

HULIARAS, A. (2001). Qadhafi's comeback: Libya and Sub-Saharan Africa in the 1990s. African Affairs 100 (398), 5-25. Retrieved from www.jstor.org/stable/3518370

INSTITUTE FOR SECURITY STUDIES (ISS). (2015). Escalating crisis in Libya despite peace talks. Retrieved from www.reliefweb.int/report/libya/escalating-crisislibya-despite-peace-talks

Italy/Libya: Gaddafi visit celebrates dirty deal (2009, June 9). Human Rights Watch. Retrieved from https://www.hrw.org/news/2009/06/09/italy/libya-gaddafivisit-celebrates-dirty-deal

Khalifa Haftar expels 12 Sudan diplomats from Libya. (2017, July 28). Middle East Eye. Retrieved from www.middleeasteye.net/news/khalfa-haftar-expels-12-sudandiplomats-libya

Kidnapped tourists freed in Niger. (2006). BBC. Retrieved from www.news.bbc.co.uk/2/hi/africa/6051320.stm

LACHER, W. (2020). Libya's fragmentation: structure and process in violent conflict. Bloomsbury Publishing.

LAESSING, U., & BOSALUM F. (2014, March 6). Niger extradites Gaddafi's son Saadi to Libya. Reuters. Retrieved from www.reuters.com/article/us-libya-nigergaddafi-idUSBREA2507220140306

MILLER, J. C. (1975). African-Israeli Relations: Impact on Continental Unity. Middle East Journal, 29 (4), 398-401, 404.

MC GREAL, C., SHERWOOD, H., TRAYNOR, I., & WATT, N. (2011, April 11). Libyan revolutionary council rejects African Union's peace initiative. The Guardian. Retrieved from www.theguardian.com/world/2011/apr/11/libyan-rebels-rejectpeace-initiative

MURRAY, R. (2012, December 13). Libya's Tebu tribe hopes for lasting peace. Al Jazeera. Retrieved from www.aljazeera.com/features/2012/12/3/libyas-tebu-tribehopes-for-lasting-peace

NEW PARTNERSHIP FOR AFRICA'S DEVELOPMENT AGENCY (NEPAD). (2015). Strengthening the institutional Capacity of the Communauté des Etats Sahélo-Sahariens (CEN-SAD).

PENNEY, J. (2018). Europe Benefits by Bankrolling an Anti-Migrant Effort. Niger Pays a Price. The New Times. Retrieved from https://www.nytimes.com/2018/08/25/world/africa/niger-migration-crisis.html

Presidential protection force begins withdrawal. (2002, December 20). The New Humanitarian. Retrieved from www.thenewhumanitarian.org/report/40204/centralafrican-republic-presidential-protection-force-begins-withdrawal

RAPID SUPPORT FORCES (RSF). (2021). Confronting the illegal migration. Retrieved from www.rsf.gov.sd/en/pages/24/Confronting-the-Illegal-Migration

SAENEEN, G. M., TUBIANA, J., & WARIN, C. (2018). Multilateral damage. Theimpact of EU migration policies on central Saharan routes. Clingendael. Retrieved from: https://www.clingendael.org/sites/default/files/2018-09/multilateral-damage.pdf

SHAUL, S. (2010). Al Qaeda in the Maghreb and the terror abductions. International Institute for Counter-Terrorism. Retrieved from www.ict.org.il/

Article/1075/Al%20Qaeda%20in%20the%20Maghreb%20and%20the%20terror%20abductions#gsc.tab=0

Sudan invites France to attend meeting of Libya neighbors in Khartoum. (2018, November 21). Sudan Tribune. Retrieved from www.sudantribune.com/spip.php?article66647

TRAYNOR, I. (2010). EU keen to strike deal with Muammar Gaddafi on immigration, The Guardian. Retrieved from https://www.theguardian.com/world/2010/sep/01/eu-muammar-gaddafi-immigration

TUBIANA, J., & GRAMIZZI, C. (2018). Lost in Trans-Nation. Tubu and other armed groups and smugglers along Libya's Southern border. Small Arms Survey.

TUBIANA, J. (2021). How France undermines democracy in Chad. Foreign Policy. Retrieved from www.foreignpolicy.com/2021/05/24/france-macron-chad-Débydemocracy-g5-sahel/

UN boss: Foreign fighters still in Libya in breach of ceasefire. (2021, May 15). Al Jazeera. Retrieved from www.aljazeera.com/news/2021/5/15/un-chief-foreignfighters-in-libya-are-violating-ceasefire

UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL (UNSC). (2017). Final report of the Panel of Experts on the Sudan. Retrieved from www.undocs.org/S/2017/1125

UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL (UNSC). (2020). Final report of the Panel of Experts on the Sudan. Retrieved from www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/S_2020_36.pdf

UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL (UNSC). (2021). Report of the Panel of Experts on the Sudan. Retrieved from www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2021_40.pdf

UNITED NATIONS SUPPORT MISSION IN LIBYA (UNSMIL). (n.d.). Leadership. Retrieved from www.unsmil.unmissions.org/leadership

UNITED NATIONS SUPPORT MISSION IN LIBYA (UNSMIL). (2021). UNSMIL Statement on the Deployment of the Advance Team. Retrieved from www.unsmil.unmissions.org/unsmil-statement-deployment-advance-team

WEHREY, F. (2017). Insecurity and governance challenges in Southern Libya. Carnegie Endowment for Peace. Retrieved from www.carnegieendowment.org/2017/03/30/insecurity-and-governance-challenges-in-southern-libya-pub-68451

euromesco
Paper

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union